Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2020 Vol.5 No.1 pp:85-99.

Entrpreneurship : from Enviromental Responsibility to Green Entrepreneurship

Sabah BRAHMI
lecturer / Department of sociology and demography/ University of Batna 1, Algeria, sabah.brahmi@univ-batna.dz

ARTICLE INFO
Article history:
Received:18/12/2020
Accepted:22/12/2020
Online:27/12/2020

Keywords:
Entrepreneurship
Enviroment
Enviromental Responsibility
Green Entrepreneurship
JEL Code: L26 ; M14 ; Q56.

ABSTRACT
The reseach paper aims to provide an overview of the evolution of the concept of green entrepreneurship and its relationship to the concepts of entrepreneurship and environment, the typology of the concepts and stages of progress of this relationship.
The results of the research indicate that the relationship between the entrepreneurship and enviroment has evolved from enviromental commitment towards enviromental pollution causing health problems while maximazing Wealth creation. To evolving into a balanced relationship by maximizing environmental impact and energy efficiency in parallel with creating wealth. And up to the preponderance of the environment by adopting the environmental commitment more than the creation wealth, during the life cycle product.

المقاولاتية: من تحمل المسؤولية البيئية إلى المقاولاتية الخضراء

صباح براهمي

أستاذ محاضر أ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا/جامعة باتنة 1، الجزائر، sabah.brahmi@univ-batna.dz

الملخص
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم لمحة عامة حول تطور مفهوم المقاولاتية الخضراء وعلاقته بمفهومي المقاولاتية والبيئة وتصنيفات المفهومين ومراحل تطور هذه العلاقة، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي في مراجعة الأدبيات النظرية والتقارير الرسمية التي تناولت المفهومين.
توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المقاولاتية والبيئة تطورت من الالتزام البيئي اتجاه التلوث البيئي المتسبب في المشكلات الصحية مع تعظيم خلق الثروة، لتتطور إلى توازن العلاقة من خلال تعظيم الأثر البيئي وكفاءة استخدام الطاقة بالتوازي مع خلق الثروة، وصولا إلى ترجيح كفة البيئة من خلال تبني الالتزام البيئي خلال دورة حياة المنتج على حساب خلق الثروة، مما يساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

معلومات المقال
تاريخ الاستقبال:
2020/12/18:
تاريخ القبول:
2020/12/22
تاريخ النشر:
2020/12/27:

الكلمات المفتاحية
المقاولاتية
البيئة
المسؤولية البيئية
المقاولاتية الخضراء
الكلمة 5
JEL Code: L26، M14 Q56.

*Corresponding Author *Sabah BRAHMI, Email: sabah.brahmi@univ-batna.dz*

- مقدمة:

مع تزايد التحديات البيئية وخصوصا تغير المناخ والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية تحول اهتمام الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية، رجال المال والأعمال وأصحاب المصلحة نحو الاقتصاديات المراعية للبيئة باعتبارها الحل المثالي لتلك التحديات، وقد تبنت الحكومات مفهوم البيئة وضمنته في سياساتها الوطنية ووضعت له الاستراتيجيات المدعمة والمحفزة للاستثمارات في هذا المجال، إضافة إلى القوانين والتشريعات المقننة لها، وبتعاظم التوجه نحو تبني الفكر المقاولاتي لنمو الاقتصادات الوطنية والمحلية واعتباره مقوم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، برز مفهوم المقاولاتية الخضراء كإحدى الاستراتيجيات المستدامة لما تحمله من أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية في آن واحد، وتوجهت نحوه الأنظار من الفاعلين في المجتمعات الإنسانية سواء في الأوساط الرسمية بما تشمله من مؤسسات حكومية وطنية ومحلية، ومن هيئات دولية عالمية وإقليمية، أو الفاعلين في الأوساط الأكاديمية البحثية العلمية في مختلف الحقول المعرفية.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتقديم لمحة عامة عن المقاولاتية وعلاقتها بالبيئة وتوضيح المفاهيم الأساسية وذات العلاقة من: مقاولاتية، بيئة، تحمل المسؤولية البيئية والمقاولاتية الخضراء والتصنيفات المتداولة لدى الباحثين لهذه المفاهيم ومراحل تطور المفاهيم من جهة ومراحل تطور علاقتها ببعضها البعض من جهة ثانية.

وعلى هذا الأساس، تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: ما طبيعة العلاقة بين مفهومي المقاولاتية والبيئة؟ وما هي المراحل التي تطورت من خلالها هذه العلاقة؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين تم تبني منهج استقرائي تحليلي للأدبيات النظرية والتقارير الدولية عن المفهومين، وتمت هيكلة الدراسة وفق هيكلة منطقية وتراتبية ابتداء بتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، مرورا بتطور الاهتمام بالبيئة والمقاولاتية الخضراء، وصولا إلى مرتكزات المقاولاتية الخضراء، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

1- مدخل مفاهيمي:

1-1- المقاولاتية:

تباينت التعريفات التي تناولت المقاولاتية من حيث العوامل التي تم الاعتماد عليها، ما بين خلق الثروة، اقتناص الفرص، الابداع، المخاطرة أو المزج بين بعضها أو جميعها، فقد اعتمد كل من فرانك نايت Frank .H.Knight ودراكر بيتر Peter Drucker على عامل واحد فقط في رؤيتهما للمقاولاتية، فهي بالنسبة إليهما "كيان قائم حول مبدأ المخاطرة"(Eroglu, 2011, p 01)، أما شامبتر Schumpter فركز على عامل الابتكار مهما كان الشكل الذي يتخذه، فهي بالنسبة له عبارة عن: "تركيبات جديدة، قد تتضمن إدخال سلعة جديدة أو صفة جديدة للسلعة، إدخال طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة، مصدر جديد لتوريد المواد الخام" (Bul and Willard ; 1993, p185) ليؤكد ذلك لاحقا عند الحديث عن المقاول ليميز بينه وبين المدير والرأسمالي، بالتركيز على وظيفته "كمبتكر تكنولوجي التي تتمحور حول إحداث ثورة في نمط الإنتاج من خلال استغلال اختراع أو إمكانية تكنولوجية غير مجربة لإنتاج سلعة جديدة أو إنتاج سلعة قديمة بطريقة جديدة" (Bul and Willard ; 1993, p185)، وبذلك ركز شامبتر من جديد على عامل الابتكار بشقيه المادي والمعنوي في تعريفه للمقاولاتية والمقاول، فهو اللبنة الأساسية لهذا الشكل من

المنظمات، فبدون ابتكار تتحول المقاولاتية إلى أحد الأشكال النمطية للمنظمات، فبالنسبة إليه الابتكار هو عامل حاسم ومميز للفكر المقاولاتي بشكل عام.

في حين قدم آلان فايول Alain Fayol تعريفا أكثر شمولية من دراكر وشامبتر، حيث ضمن تعريفه شقين، الأول تعلق بالمقاولاتية كشكل تنظيمي يهدف إلى خلق الثروة، والشق الثاني بالمقاول وخصائصه، معتمدا في ذلك على عوامل: المخاطرة، القابلية للتغيير، المخاطرة، المبادرة والاستباقية، وأهمل عامل الابتكار، رغم أنه يمكن إدراجه ضمن القابلية للتغيير التي ضمنها في التعريف، حيث ذهب إلى أن المقاولاتية هي: " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد وتواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي". (بن قدور، 2017، ص348)

ورغم تباين التعريفات التي تناولت مفهوم المقاولاتية من حيث العوامل المعتمد عليها، إلا أنه يمكن التأكيد على أن المرحلة الأولى من مبادرات التعريف ركزت وبدرجة كبيرة على عامل المقاول وخصائصه ومن بين أكاديمي هذه المرحلة هسريك Hisrich وبولتون وطومستون Bolton and Thompson واعتمدوا في وصفهم للمقاول على عوامل مثل الابداع، المخاطرة، المبادرة واقتناص الفرص. (Eroglu, 2011, p146)

فالمقاولاتية حسب الرواد هي كيان قائم بذاته أو وحدة تنظيمية تهدف إلى خلق الثروة، ترتكز على أربعة مبادئ أساسية: اقتناص الفرص، الابتكار والمخاطرة، وتحتاج إلى أشخاص متميزين عن أصحاب رؤوس الأموال، الرؤساء والمديرين، فالمقاول بالنسبة إليهم شخص متفرد بخصائصه الشخصية والمهارات الإدارية والسلوكية فليس كل صاحب منظمة أو مدير مشروع ما هو مقاول بالضرورة.

أما اصطلاحا، فيعرفها البعض على أنها القدرة على اكتشاف الفرص (أوضاع سوقية، مواد أولية، خدمات، طرق تنظيمية،...) من خلال إنشاء مشروع جديد وإستغلال هذه الفرص لجلها مكسبا هاما وهو الهدف الذي تسعى له أي مؤسسة هدفها الربح. (علون والسيتي، 2019، ص 4)

1-2- المسؤولية البيئية للمنظمات:

تعرف المسؤولية البيئية بأنها: " الالتزام البيئي، حيث تتبنى المنظمات البعد البيئي بشكل كامل ويكون لديها تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع في آن واحد"، كما يذهب البعض إلى كونها قضية طوعية أكثر منها إجبارية، حيث عرفها ليون ماكسوال Lyon Maxwell بأنها: " إجراءات صديقة للبيئة لا يطلبها القانون، وتشير إلى تجاوز الامتثال الطوعي" (Sindhi and Kumar, 2012, p640)، وفي سياق معاكس، ينظر آخرون إلى المسؤولية البيئية من منظور الواجب، حيث يعتبرونها كواجب لمعالجة الآثار البيئة لعمليات المنظمات ومنتجاتها ومرافقها، مما يسهم في التخلص من النفايات والانبعاثات، وبالتالي زيادة كفاءة وإنتاجية مواردها إلى الحد الأقصى وكذلك تقليل الممارسات التي تؤثر سلبا على تمتع الأجيال القادمة بالموارد الطبيعية.(choudri et al, 2016, p2) وهي بذلك تتعلق بالمنظمات التي لها تأثيرات سلبية على المحيط البيئي وتستثني المنظمات الاقتصادية ذات الأنشطة النظيفة.

وهناك تعريفات أخرى للمسؤولية البيئية بعيدة عن الجدل حول الإجبار والطوعية، تركز على مضمونها أكثر، فتنظر إلى المسؤولية البيئية بأنها: " جزء من المسؤولية الموضوعة على عاتق منظمات الأعمال اتجاه المجتمع ككل، والتي

تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها، وإبراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المنظمة لها وحماية العناصر البيئية منها بالتبعية" (فلاق، 2016، ص111) فالمسؤولية البيئية قائمة على مبدأ إعادة التوازن في علاقة المنظمة بالبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد التي تدخل في إنتاج السلع، وبالتالي على من يستخدمها أو يلوثها أن يتحمل مسؤوليته في ذلك.(عبود، 2012، ص19)

فالمسؤولية البيئية هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال، تركز على: (أعراب في بسبع وآخرون، 2018، ص 33).

- **الإلتزام البيئي للمؤسسة:** حيث تقوم المؤسسة بتضمين مبادئ الاستدامة في عملها حتى تكون آثار أعمالها إيجابية على البيئة؛
- **إدارة الموارد والطاقة:** والتي من خلالها المؤسسة تكون منتبهة لتأثير نشاطاتها على النظام البيئي؛
- **الشفافية:** في تصريح المؤسسة عن نشاطاتها حيث يكون هذا التصريح كاملا وسهل الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة.

وباختصار شديد تهدف المسؤولية البيئية إلى جعل المتسبب في الضرر البيئي يدفع مقابل علاج الضرر الذي تسبب فيه، ويكون تحمل المسؤولية البيئية فعالا في حالة كون المتسبب في الضرر البيئي معروف، والضرر البيئي قابل للقياس والعلاقة بين الضرر والمتسبب فيه واضحة، (European Commission, 2000, p7) فتحمل المسؤولية البيئية هو آلية لقياس الأثر البيئي للمنظمات وتحمل هذه الأخيرة لهذا الضرر يكون إما بشكل قانوني أو بشكل أخلاقي، أو كلاهما في آن واحد، ويعتمد ذلك على مدى وعي المنظمات وأصحابها.

1-2- المقاولاتية الخضراء:

تعود المحاولة الأولى لتعريف المقاولاتية الخضراء وتحديد خصائصها إلى 1990م، حيث تم استخدام المفهوم لأول مرة في كتاب "المقاول الأخضر: الفرص الاستثمارية التي تحمي الأرض وتصنع الأموال" من تأليف غوستاف **بارل Gustav Berle** والذي قدم تعريف أقرب إلى الأخلاق منه إلى الواقع حيث ذهب إلى أن: " المقاولاتية الخضراء تتحمل المسؤولية لخلق العالم الذي نحلم به" (Erasmus+, p1)، في حين قدم روبرت هال- **Robert Hall** تعريفا أكثر واقعية، حيث ذهب إلى أنها "نظام يغير الأعمال الاجتماعية والبيئية من خلال ابتكارات مهمة، حيث فرق بين المقاولات التجارية الخضراء التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب الشخصية من خلال اقتناص الفرص الخضراء سواء المنتجات أو العمليات، والمقاولات الاجتماعية الخضراء والتي تسعى إلى الترويج لأفكار ومنتجات أو تقنيات خضراء صديقة للبيئة وتحويلها إلى مشاريع تجارية قابلة للتطبيق".(Isaak, 2002, p84)

وبالرجوع إلى طبيعة مفهوم المقاولاتية الخضراء فهي عبارة عن مزيج من الخصائص الأساسية للمقاولاتية بمفهومها التقليدي القائم على الابتكار والمخاطرة واقتناص الفرص وخلق الثروة من جهة، وخصائص التنمية المستدامة القائمة على مراعاة البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في ممارسة النشاطات الاقتصادية من جهة ثانية، مما ينتج عنه في النهاية مفهوم المقاولاتية المستدامة والذي تعد المقاولاتية الخضراء الشكل التنظيمي الناتج عن اندماج المقاولاتية بالبعد

البيئي للتنمية المستدامة، كما وتسمى أيضا بالمقاولاتية الإيكولوجية أو المقاولاتية البيئية، المقاولاتية الصديقة للبيئة أو الرفيقة بالبيئة.

ويذهب البعض من الباحثين الأكاديمين إلى أن المقاولاتية الخضراء تستند إلى المفهوم الأساسي لشامبتر Schumpeter " التدمير الخلاق او الابتكاري"، الذي يرمي إلى تدمير النموذج الاقتصادي الحالي الذي يستنفذ موارد الأرض دون القدرة على استبدالها بموارد أخرى أو إعطائها الوقت الكافي لتتجدد بشكل طبيعي، فالمقاولاتية الخضراء تقوم على مبدأ تدمير طرق الإنتاج التقليدية والمنتجات وهياكل السوق ونماذج الاستهلاك الحالية واستبدالها بمنتجات وخدمات جديدة مبتكرة متفوقة بيئيا، (Gibbs, 2009, p65) فالتدمير الخلاق يشير إلى تدمير نموذج صناعي تقليدي بسبب تعاظم أثره البيئي وتغييره بنموذج جديد وخلاق رفيق بالبيئة قائم على الابتكار الأخضر.

انحازت الهيئات الرسمية وخاصة الدولية في رؤيتها للمقاولاتية الخضراء نحو تبني الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مفهوم واحد، حيث قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تعريفا واسعا يكاد يصعب معه التفريق بين المقاولاتية الخضراء والمقاولاتية المستدامة، حيث ذهب إلى أنه "يمكن تعريف المقاولاتية الخضراء إما من حيث النتائج أو المخرجات بالمنتجات أو الخدمات الخضراء، أو من حيث العمليات بالعمليات الخضراء، أو من حيث مساهمتها في المخرجات الاجتماعية عن طريق تقليص الفقر وعدم المساواة، توفير العمل اللائق الآمن، تدعيم الاستدامة باستخدام منتجات فعالة وذات كفاءة، العمليات والممارسات الفعالة، إضافة إلى تدعيم النمو الاقتصادي عن طريق خلق وظائف جديدة". (UNCTAD, 2017, p5) فمن خلال هذا المنظور يمكن القول أن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد حافظت في تعريفها للمقاولاتية الخضراء على أهمية المسؤولية المجتمعية للمقاولاتية بشكل عام، فإلى جانب تبنيها المنظور البيئي في مختلف مراحل دورة حياة المنتج أو الخدمة، تبقى المقاولاتية الخضراء في الأساس وحدة تنظيمية لديها مسؤولية مجتمعية اتجاه المجتمع التي تنشط فيه.

وانطلاقا من هذه الرؤية، فإن المقاولاتية الخضراء هي نشاط اقتصادي تؤثر منتجاته أو خدماته أو طرق إنتاجه أو تنظيمه بشكل إيجابي على البيئة والمجتمع في آن واحد ويمكن أن يكون التأثير نتيجة لما يلي: (Gevrenova, 2015, p 322)

-تقديم منتجات أو خدمات يؤدي استهلاكها إلى تغيير في سلوك المستهلك وتقليل التأثير السلبي على البيئة؛

-تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية للمقاولة؛

-تقديم حلول إيكولوجية مبتكرة للمشاكل المرتبطة بإنتاج واستهلاك المنتجات والخدمات؛

-تطوير نماذج الأعمال التي تؤدي، عند تطبيقها للاستخدام، إلى تنمية اقتصادية مستدامة؛

-اكتشاف إمكانيات جديدة في السوق تتعلق بالطلب وطريقة عيش جديدة للمجتمع.

- القضاء على الفقر وعدم المساواة في المجتمع.

- العمل اللائق والآمن لأفراد المجتمع.

- خلق فرص عمل جديدة من حيث العدد والطبيعة (الوظائف الخضراء).

2- تطور الاهتمام بالمقاولاتية الخضراء:

على الرغم من كون مفهوم المقاولاتية بالمعنى العام حديث من حيث التناول الأكاديمي إلا أنه ككيان موجود بوجود الثورة الصناعية، لذلك تضرب المقاولاتية الخضراء بجذورها إلى بدايات الاهتمام بالبيئة، بُعَيد الثورة الصناعية في أروبا وما نتج عنها من تدهور بيئي ناتج عن النشاطات الصناعية للمصانع الكبرى الذي أدت إلى تلوث الهواء والمياه مما انعكس سلبا على الصحة العمومية لساكنة تلك المدن في المقام الأول، مما ولد حالة من الاستنكار اتجاه هذه الوضعية الصحية وبدأت المطالبة باتخاذ إجراءات ضد المتسببين فيها.

2-1- الموجة الأولى من الحركة البيئية:

لقد ظهر رد الفعل هذا اتجاه التدمير البيئي على موجتين، الموجة الأولى كانت خطوة بخطوة مع الثورة الصناعية حتى الثلاثينيات، تضمنت حركات مكافحة التلوث وأول التشريعات المحلية لمكافحة التلوث في أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب حركة الحفاظ على الطبيعة وكانت المبادرات في البداية معزولة ومتفرقة، لكنها تراجعت مع بداية الثلاثينيات بسبب الحرب العالمية الثانية والكساد الاقتصادي، وبعد الحرب خلقت التقنيات الجديدة والتوسع الاقتصادي المتفجر ضغوطا بيئية متصاعدة.

ورغم التوسع الصناعي الهائل في هذه الفترة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض المبادرات المبكرة في مجال المقاولاتية الخضراء ناشطة في مجالات بعينها هي الغذاء الصحي والطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث وضع بعض رواد الأعمال مثل الأمريكي جون هارفي كيلوج Jone Harvey Kellogg والبريطاني جون هنري كوك Jone Henry Cook في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الأساس للمقاولاتية في الغذاء الصحي والعضوي، (Bergquist, 2017, p11) وسبقهما الأمريكي تشارلز برش Charles F. Bruch في تأسيس مشروع يستخدم فيه الرياح لتوليد الكهرباء في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد عام 1888م حيث قام ببناء برج يبلغ طولة ستون قدما في حديقة منزله، ولتخزين الطاقة المتولدة قام بتركيب بطاريات في قبو منزله، وتلتها الإنجازات حيث تعتبر شركة جاكوب لطاقة الرياح رائدة في تلك الفترة، حيث قام الأخوان ببناء أول توربينة رياح عام 1922، والتي أصبحت علامتهما التجارية عام 1927 ليدشنا شركتها الخاصة عام 1929 واستطاعا تزويد منطقتهما الريفية بالكهرباء.(Jones, 2017, p42)

لقد أرست هذه المشاريع المبكرة الأساس للفكر المقاولاتي البيئي ووضعت خارطة طريق لتوسيع نطاق تبني هذا الفكر على أرض الواقع في الاقتصادات العالمية والإقليمية والوطنية وجعله الشغل الشاغل للهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية ورجال الأعمال والاقتصاد وأصحب المصلحة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر انطلاقا من المقاولات الخضراء.

2-2- الموجة الثانية من الحركة البيئية:

أما الموجة الثانية من حركة حماية البيئة فقد ظهرت في الستينيات ولكن بخصائص مخالفة للموجة الأولى، فإلى جانب التحول من المجهودات الفردية المحلية إلى الحركة الجماهيرية العالمية استندت إلى العلم والنماذج العقلانية من المعرفة حول الطبيعة ومواردها وتأثرها بالنمو الاقتصادي المفرط، على خلاف الموجة الأولى التي كانت حركة ثقافية ذات حشد جماهيري وقدرة احتجاجية محدودين، إضافة إلى تحول الاهتمام من التركيز على الصحة العمومية بسبب

التلوث البيئي بالدرجة الأولى إلى الاهتمام بالبيئة في حد ذاتها من حيث نضوب الموارد الطبيعية من جهة وتضررها من جهة ثانية، وكان الفضل في ذلك للباحثين والعلماء في مجال علوم الطبيعة والبيئة والجيولوجيا.

ومن أبرز الباحثين الذين قدموا أبحاثا علمية نشرت في شكل كتب كان لها التأثير في الموجة الثانية هي راشال كارسون Rachel Carson عام 1962، بعنوان الربيع الصامت حيث أنها وجهت الأنظار نحو البيئة وإنذار العالم بالأخطار المتزايدة من جراء استخدام المعالجات الكيميائية في العمليات الصناعية حيث أشار كتابها إلى أن استخدام الموارد الطبيعية دون مراقبة أو اهتمام سيكون له آثار خطيرة جدا وينذر بمستقبل ملوث ومشاكل في صحة الإنسان (فلاق، 2016، ص106)، وعلى الرغم من المعارضة التي تلقاها كتاب كارسون إلا أن الرئيس الأمريكي السابق جورج كينيدي عين لجنة خاصة لدراسة مبيدات الحشرات، ودعمت النتائج التي توصلت إليها اللجنة أطروحاتها النظرية حول الآثار السلبية للمبيدات على صحة الانسان والبيئة. (Larson, 2012, p10) وشكل الكتاب بذلك نقطة انطلاق الدراسات البحثية في المجال فيما بعد، وساهم في زيادة الوعي بالتأثيرات غير المرغوبة لبعض المنتجات التي تستخدم في الحياة العملية واليومية وتأثيرها على الصحة العمومية للعمال والمستهلكين من جهة وعلى البيئة المحلية التي تنشط فيها المنظمات المفرزة للانبعاثات والنفايات من جهة ثانية، والنتائج السلبية لتلك التراكمات على كوكب الأرض بمرور الزمن من جهة ثالثة.

وفي عام 1970، قام مجموعة من رجال الأعمال والعلماء المؤثرين المعروفين باسم نادي روما ببحث بعنوان حدود النمو، باستخدام نماذج رياضية تم تطويرها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لإسقاط اتجاهات النمو السكاني، نضوب الموارد والإمدادات الغذائية، الاستثمار الرأسمالي والتلوث وتوصلت المجموعة إلى استنتاج من ثلاثة أجزاء، أولها، في حالة استمرار الاتجاهات الحالية، فسيصل النمو على الأرض إلى حدوده في غضون مائة عام ثانيها، يمكن تغيير هذه الاتجاهات لإنشاء استقرار اقتصادي وبيئي يمكن أن يكون مستداما في المستقبل البعيد ثالثها، إذا اختار العالم النتيجة الثانية، فإن فرص النجاح ستزيد إذا بدأ العمل بها قريبا.(Larson, 2012, p20)

هذه المبادرة البحثية من نادي روما، أدت بشكل مباشر إلى انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1971 أين التقى خبراء من أربعة عشر (14) دولة للمرة الأولى لدراسة تأثير الإنسان على المناخ، وناقش التقرير النهائي للمؤتمر المعنون بتعديلات المناخ غير المقصودة بالتفصيل انبعاثات الملوثات وغازات الدفيئة.(Jones, 2017, p11) إضافة إلى إدراك الأمريكيين بشكل مباشر وملموس مفهوم الموارد المحدودة عندما حظر العرب الأعضاء في منظمة الأوبك النفط على الولايات المتحدة الأمريكية انتقاما منها لدعمها إسرائيل في حربها ضد سوريا ومصر، مما نتج عنه تضخما مزدوجا وركودا اقتصاديا كبير عام 1973. كما أدت الكوارث البيئية المدمرة التي سببتها المنشآت الصناعية في السبعينيات والثمانينيات، وأبرزها كارثة بوبال عام 1984 وانسكاب النفط لشركة إكسون فالديز عام 1989، مما أدى إلى رفع مستويات جديدة من الضغط على منظمات الأعمال وتداخل ذلك مع النتائج العلمية المتعلقة بتأثير الملوثات المختلفة التي تتسبب في هطول الأمطار الحمضية واستنفاد الأوزون والتسمم الزئبقي، وفي النهاية تغير المناخ ومجموعة كبيرة من القضايا الأخرى. (Larson, 2012, p20) كل هذا خلق أرضية خصبة ساهمت في ارتفاع مستوى إدراك المجتمع الدولي وخاصة المجتمعات المتقدمة المتسببة بدرجة كبيرة في هذا التدهور بخطورة الوضع البيئي لكوكب الأرض بشكل عام قبل وصوله مرحلة الاحتضار، مما عجل بتحفيز المبادرات البيئية للحول دون ذلك.

ليس هناك شك في أن تقرير بروندتلاند المعنون بمستقبلنا المشترك عام 1987، متبوعا بزيادة الوعي البيئي بتأثير النمو الاقتصادي على التنوع البيولوجي للأرض، وتصاعد التكاليف الاقتصادية، اللوائح القانونية وجدول أعمال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأدوات الاقتصادية والمنظمات المعززة للكفاءة كلها عوامل دافعة نحو الاستدامة، إضافة إلى إدراك الأمم المتحدة بالدور الفعال للمقاولاتية في التصدي للتحديات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، قد أسس لإعادة بعث المقاولاتية الخضراء كما تدعى في الوقت الراهن لكن بروح جديدة.

تبنت الجمعية العامة أول قرار لها يتعلق بالمقاولاتية لأجل التنمية المستدامة في دورتها السابعة والستون (67) في ديسمبر عام 2012، لتؤكد قدرة المقاولاتية أو كما أسمتها في التقرير بالأعمال الحرة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق توفير فرص العمل وحفز النمو والابتكار في المجال الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاسهام في التصدي للتحديات البيئية، (الأمم المتحدة، 2013، ص2) لتؤكد على هذا القرار وتدعمه بقرارات تحفيزية متتالية سنوات 2014 و2016، حيث أضاف القرار رقم 221/71 إلى جانب ما جاء في قرار 2012 إشارة واضحة وصريحة إلى دور المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز التصنيع الشامل والمستدام الذي يسهم في خلق فرص العمل، ويشكل عامل حفز لعمليات إنتاج جديدة ولتطوير التكنولوجيا ويشمل ذلك بناء القدرات المحلية بما يمكن من تخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز كفاءة الطاقة. (الأمم المتحدة، 2017، ص4)

واستخلاصا مما سبق عرضه من تطور الاهتمام بالبيئة والمقاولاتية الخضراء، نجد أن العلاقة بين المقاولاتية والبيئة ابتدأت بتوجيه منظمات الأعمال نحو تحمل المسؤولية البيئية كالتزام أخلاقي منها نحو البيئة التي تنشط فيها، لكن العامل الأساسي هو النمو الاقتصادي وخلق الثروة وتمحور الالتزام البيئي حول معالجة الملوثات الناتجة عن التصنيع لا غير لتنتقل فيما بعد إلى توازي الاهتمام بالبيئة والنمو الاقتصادي وخلق الثروة جنبا إلى جنب من خلال استراتيجيات بيئية قائمة على مكافحة التلوث وتعظيم كفاءة استخدام الطاقة تتبناها المؤسسات، تهدف من خلالها إلى تخضير النشاطات الاقتصادية قدر المستطاع نظير الفوائد التي تتحصل عليها من الحكومات وتجميل صورتها وتعزيز علامتها التجارية في الأسواق، ليتم تغليب الالتزام البيئي على الجوانب الأخرى حيث يهتم بالجانب البيئي عند اختيار المشروع الصناعي بحيث يكون في مجال النشاطات الصديقة للبيئة منذ بدأ المشروع إلى غاية وصوله للمستهلك والتخلص منه وهو ما يسمى بالمقاولات الخضراء.

3- مرتكزات المقاولاتية الخضراء:

من منطلق أن مفهوم المقاولاتية الخضراء هو مفهوم مركب من مفهومي: المقاولاتية والبيئة ممثلة باللون الأخضر والمفهوم المركب غالبا ما يأخذ أغلب خصائصه الأساسية من المفهوم الأول الداخل في تركيبه، إضافة إلى خصائص ثانوية من المفهوم الثاني والتي غالبا ما يكون دورها تمييزه عن المفاهيم المشابهة التي تنتمي إلى نفس العائلة، فإن مفهوم المقاولاتية الخضراء يأخذ خصائصه البنائية الأساسية من مفهوم المقاولاتية مع لمسات مُميزة من المفهوم الثاني وهو البيئة ممثلة بصفة اللون الأخضر، لذلك نجد أن مرتكزات أو مقومات المقاولاتية الخضراء ليست ببعيدة عن مرتكزات المقاولاتية بشكل عام، وإنما الفرق نابع من اللمسات المميزة من مفهوم البيئة، فبدل المقاول فقط يصبح المقاول الأخضر، وبدل الفكرة المقاولاتية تصبح الفكرة المقاولاتية الخضراء وهكذا....

3-1- المقاول الاخضر:

إذا كان المقاول يعرف بأنه الشخص الذي اجتمعت فيه صفات تنوعت بين فطرية ومكتسبة، جعلت منه مبادرا، خارجا عن المألوف، مغامر أو قادر على تحويل أفكاره الإبداعية إلى واقع ملموس وتنفيذها في شكل مشروع مقاولاتي سعيا لتحقيق أهدافه والوصول إلى التميز (عبد الصمد وشوشان، 2020، ص 59)، فإن المقاول الأخضر يُعرف في الأدبيات الأكاديمية بأنه ذلك الشخص الذي ينشئ مشاريع خضراء من أجل إحداث تحول جذري في القطاع الاقتصادي الذي ينشط فيه، وبالمثل يُنظر إلى المقاولاتية الخضراء على أنها شكل وجودي من سلوك الأعمال الملتزم بالاستدامة. (Isaak, 2002, p1) وفي نفس السياق هناك من ينظر إليه بأنه مفكر مدمر قادر على إنقاذ المشهد الاجتماعي من التهديدات البيئية وبالتالي فإن قدرة المقاول الأخضر على البدء في أي مستوى تقدم له فرص جديدة في السوق الخضراء.(Muo and Azeez, 2019, p20)

واستنادا إلى التعريفين السابقين فإن المقاول الأخضر مثله مثل المقاول العادي، يحتاج إلى التمتع بنفس الخصائص حتى ينجح في تحقيق مشروعه، فهو شخص مخاطر ومبتكر، محب للثروة ومقتنص للفرص، مبادر ومتحمل للمسؤولية، إلا أنه يزيد عنه بالأخذ بالحسبان البيئة ومتطلباتها ابتداء من مرحلة البحث عن فكرة المشروع مرورا باختيار الموارد التي ستدخل في الإنتاج وصولا إلى التخلص من منتجه بعد الاستهلاك مع إمكانية إعادة استخدامه أو تدويره.

ويصنف الباحثون في مجال المقاولاتية والخصائص السلوكية والاجتماعية للمقاولين بشكل عام والمقاولين المؤسسين للمقولات الخضراء بشكل خاص، المقاول الأخضر ضمن أربعة أصناف أساسية، وهي: (Taylor and Walley, 2003, p10)

- **المبتكر صاحب الرؤية:** يتبع نهجا اقتصاديا بحتا ضمن إطار هيكلي مقيد، يتأثر بالضغوط الخارجية مثل القوانين واللوبيات الخضراء، يستغل الفرص الاستراتيجية لتطوير الأعمال الخضراء.
- **بطل صاحب رؤية:** يتطور في محيط مؤيد للبيئة، يحمل قناعات شخصية مهيمنة حول التنمية المستدامة، يهدف إلى مستقبل مستدام يفرض تغييرات مجتمعية عميقة، جسر بين ثقافتين متعارضتين: ثقافة الأعمال وثقافة البيئة.
- **الأخلاقي المنشق:** هو بيئي مقتنع يرغب في نشر قيمه، تطور في محيط ذو ضغط بيئي منخفض تبنى المنظور البيئي بتحفيز من أصدقائه، عائلته والتجارب الشخصية أكثر منه رغبة في تغيير العالم.
- **مقاول أخضر مؤقت (بالصدفة):** تطور لأسباب اقتصادية بحتة في محيط يتجاهل البيئية ودافعه الرئيسي هو الربحية المالية.

3-2- الفكرة الخضراء:

تعتبر الفكرة أساس نجاح أي مشروع، واللبنة الأولى لبنائه، حيث تعكس النشاط أو السبب الذي أنشئ المشروع من أجله، فهي تصور يتشكل لدى المقاول حول ما يسعى إلى تنفيذه، ومتى كانت الفكرة ناجحة وقابلة للتطبيق ميدانيا، كلما زاد ذلك من نجاح المقاولاتية والعكس صحيح. وتوليد الفكرة في حد ذاته هو عملية ابداعية، ذلك أن أصعب عملية في إنشاء مقاولة جديدة هو الإتيان بفكرة استثمارية فحتى وجود فكرة معينة تحتاج على الأغلب إلى عملية صقل، ذلك أن إيجاد فكرة جيدة هو الخطوة الأولى لتحويل ابداع المقاول إلى فرصة استثمارية، فالفكرة هي مشروع منتج جديد،

خدمة جديدة، طريقة جديدة في تقديم منتج أو خدمة موجودة مسبقا...يمكن أن تكون مرنة وقابلة للتشكل وطموحة ونسبيا بدون قيود أو عوائق. (Bergernaults, 2016, p52)

الفكرة الخضراء تتعلق بتصور لمنتج أخضر أو خدمة خضراء، وحتى أنها يمكن أن تتعلق بتصور منتج أو خدمة نمطية لكنها تقدم أو توزع بطريقة خضراء، أو تعتمد على موارد صديقة للبيئة، ويعتمد نجاح الفكرة على مدى كون الفكرة الخضراء فرصة استثمارية أم لا، وهل تلبي حاجة مجتمعية معينة كتوفير الغذاء الصحي الصديق للبيئة للمستهلكين من أفراد المجتمع، أو أنها تغطي نقصا موجود في السوق المحلية وحتى الدولية وهل سيكون المنتج في متناول الجميع أو أن تكلفته ستكون عالية، مثل ما حصل مع تسويق الألواح الشمسية والتي كانت أسعارها عالية جدا بالمقارنة مع الكهرباء المشتقة من المصادر الأحفورية، وهل تستطيع هذه الفكرة الصمود في المحيط الذي ستنفذ فيه؟ من حيث السياسات والاستراتيجيات في المحيط هل هي داعمة لهذا النوع من الاستثمار؟ وهل وفرت سوقا خضراء لاحتواء هذا النوع من المنتجات والخدمات؟ كل هذه التساؤلات يجب على المقاول الأخضر الإجابة عنها قبل الشروع تبنيه لفكرته الخضراء والشروع في تنفيذها ميدانيا.

3-3- نموذج الأعمال الأخضر:

يُنظر إلى نماذج الأعمال الخضراء على أنها نماذج أعمال تدعم تطوير المنتجات والخدمات والأنظمة ذات الفوائد البيئية، وتقلل من استخدام الموارد وطرح النفايات، تكون مجدية اقتصاديا نماذج الأعمال هذه لها تأثير بيئي أقل من نماذج الأعمال التقليدية،(Beltramello et al, 2013, p19) وتنقسم إلى نموذجين أساسين، يتمثل النموذج الأول في نموذج الحوافز الذي يشمل أنظمة المبيعات الوظيفية أو خدمات المنتج والنماذج القائمة على الأداء والتي يكون لها تأثيرات صديقة للبيئة، مثلا يتم تسعير مبرد بحسب مقدار الطاقة التي يوفرها للمستهلك، ويتمثل النموذج الثاني في نموذج دورة الحياة والذي ينقسم إلى فئات بحسب مراحل ومقدار سلسلة القيمة، جزء منها أو كلها- من مرحلة ما قبل الإنتاج وكذلك التخلص من المنتج وإعادة الاستخدام.(Bisgaard et al, 2012, p23) وتعتمد درجة اخضرار نموذج الأعمال على عدد مراحل دورة حياة المنتج التي تعتمد على آليات بيئية في تنفيذها، مدى تجدد مواردها الأولية في الإنتاج، مدى تهيئة الهياكل بما يتناسب مع الشروط الفيزيقية المراعية للبيئة من حيث التهوية الطبيعية وتعظيم كفاءة استخدام الطاقة من كهرباء ومياه، مدى اعتماد طرق وآليات خضراء في عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات....

يعود الفضل في ابتكار نموذج الأعمال إلى كل من ألكسندر أوستروولدر Alexander Osterward وإيف بيغنار Yves Pigner اللذين قدماه في كتابهما Business Model Generation عام 2009، حيث ضمناه تسعة (09) مكونات بنائية أساسية تظهر منطق الكيفية التي تنوي بها المنظمة جني الأموال، تغطي المكونات التسع المجالات الرئيسية الأربع للأعمال وهي: العملاء(شرائح العملاء، العلاقة مع العملاء)، العرض (القيمة المعروضة)، البينية التحتية (الموارد الأساسية، الأنشطة الأساسية، الشركاء الأساسيون، قنوات التوزيع) والجدوى المالية (هيكل التكاليف، هيكل الإيرادات)، يشبه نموذج الأعمال مخططا لاستراتيجية يتم تنفيذها من خلال الهياكل والعمليات والأنظمة التنظيمية. (Osterwalder and Pigner, 2009, p15)

يعتبر عرض القيمة أساس نموذج الأعمال، وتعتمد الأدبيات التي تستخدم نموذج الأعمال كطريقة لتحليل نماذج الأعمال الخضراء على المسوحات والإعلانات ووصفا للقيمة البيئية (القيمة الخضراء) والمساهمة الاجتماعية، والأساس هو كيف يقود التأثير البيئي والاجتماعي القيمة من خلال نموذج الأعمال، وقد قام الباحث بوكن Bocken وآخرون بجمع المكونات التسع لنموذج ألكسندر في ثلاث مجموعات أساسية: (Ameli and Bisaro, 2016, p24)

- **عرض القيمة:** الحد من الآثار البيئية وزيادة مرونة الأعمال من خلال معالجة قيود الموارد المرتبطة بالموارد غير المتجددة والإنتاج الاصطناعي.
- **ابتكار القيمة وتقديمها:** الابتكار في المنتجات وتصميم عملية الإنتاج من خلال إدخال الموارد المتجددة والطاقة وتصميم حلول جديدة عن طريق محاكاة النظم الطبيعية، توفير شبكات قيمة جديدة تعتمد على إمدادات الموارد المتجددة وأنظمة الطاقة، والبحث عن شراكات جديدة لتقديم حلول شاملة مستوحاة من الطبيعة.
- **الحصول على القيمة:** حيث الإيرادات مرتبطة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويتم الحصول على القيمة البيئية من خلال الحد من استخدام الموارد المتجددة، وتقليل الانبعاثات المرتبطة بحرق الوقود الأحفوري، وتقليل النفايات الصناعية.

وتوصل بوكن Bocken إلى تحديد مجموعة من النماذج الأصلية لنموذج الأعمال والتي يمكن للمنظمة أن تستخدم أحدها أو أن تدمج بينها في نموها وتطورها، مما يحقق لها الاستدامة المنشودة، ومن أمثلة هذه النماذج الأصلية ما يلي:(Ameli and Bisaro, 2016,pp17-18)

- **نموذج تعظيم كفاءة استخدام الطاقة والموارد:** من خلال القيام بالمزيد باستخدام موارد أقل، نفايات وتلوث، ويتم تضمين نماذج الأعمال التي تركز على التصنيع الخالي من الهدر، صناعات منخفضة الكاربون أو إزالتها نهائيا من المنتجات.
- **نموذج إنشاء قيمة من النفايات:** بتحول النفايات إلى مدخلات مفيدة وقيمة للإنتاج الآخر والاستفادة بشكل أفضل من السعة غير المستغلة، ويختلف هذا النموذج عن نموذج الكفاءة، حيث أنه بدلا من السعي إلى تقليل النفايات إلى الحد الأدنى فقط، يتجاوز السعي نحو خلق قيمة جديدة مما يعتبر حاليا نفايات.
- **النموذج البديل للطاقات المتجددة والعمليات الطبيعية:** يسعى هذا النموذج إلى الحد من الأثر البيئي للصناعة عن طريق الاستعاضة بالموارد المتجددة والعمليات الطبيعية لإنشاء عمليات صناعية أكثر اعتدالا من الناحية البيئية، ويشمل هذا النموذج النماذج التي تركز على حلول الطاقة المتجددة المحلية، المواد الحميدة بيئيا وعمليات الإنتاج صفرية الانبعاثات.
- **نموذج تقديم الوظائف بدل الملكية:** يسعى إلى تقديم الخدمات التي تلبي احتياجات المستخدمين دون الحاجة إلى امتلاك منتجات مادية وبالتالي الانتقال بشكل كبير نحو نموذج الخدمة الخالص، أي تقديم الوظائف على أساس الدفع مقابل الاستخدام بدلا من بيع ملكية المنتج.

- **نموذج تشجيع الكفاءة:** ويعني الحلول التي تسعى إلى الحد من الاستهلاك والإنتاج، تعالج الاستدامة من منظور الاستهلاك المستدام، يعتمد هذا النموذج على إعادة صياغة القيمة المعروضة لتوجه إلى مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، ويشمل هذا النموذج منظمات توفير الطاقة، أسواق المنتجات المستعملة.
- **نموذج تبني نمط الإشراف:** يسمح الانخراط الاستباقي في علاقات مع جميع أصحاب المصلحة إلى ضمان صحتهم ورفاههم على المدى الطويل وتعظيم الآثار المجتمعية والبيئية الإيجابية للمنظمة على المجتمع، ويشمل هذا النموذج حماية التنوع البيولوجي ورعاية المستهلك.
- **نموذج تطوير توسيع النطاق:** يسعى إلى تقديم حلول على نطاق واسع لتحقيق أقصى قدر من المنافع للمجتمع والبيئة، يشمل هذا النموذج حاضنات الأعمال، مصادر التمويل التعاونية.

3-3- الإبتكار الأخضر:

توجد الكثير من التعريفات التي تناولت مفهوم الابتكار الأخضر أو الابتكار البيئي كما يفضل الكثير تسميته، منها ما يعود إلى التسعينيات بعيد طرح مفهوم التنمية المستدامة 1996، حيث عرف على أنه: "منتجات وعمليات جديدة توفر قيمة للعملاء والمنظمات ولكنها تقلل بشكل كبير من التأثيرات البيئية"،(Calza et al, 2017, p3) وفي نفس السياق أضاف كامب وبيرسون بعض التفصيلات للمفهوم جعلته أكثر وضوحا ودقة، حيث عرفاه بأنه: "إنتاج أو استغلال منتج أو عملية إنتاج، خدمة أو إدارة أو طريقة عمل جديدة على المنظمة، مما يؤدي طوال دورة حياتها إلى الحد من المخاطر البيئية والتلوث والآثار السلبية الأخرى لاستخدام الموارد بما في ذلك استخدام الطاقة مقارنة بالبدائل ذات الصلة."(Schiedering et al, 20111, p5)

واستمر المفهوم في التطور إلى تعريفات أحدث من التي قدمها الرواد، حيث يذهب أغيليرا كاراكوال دي ماندوجنا Aguilera-Caracuel and Ortiz- de-Mandojana إلى أن :"الإبتكار الأخضر يشتمل على تحسينات تكنولوجية توفر الطاقة أو تمنع التلوث أو تمكن إعادة تدوير النفايات، ويمكن أن تشمل تصميم المنتجات الخضراء والإدارة البيئية للمنظمات، حيث يساهم هذا النوع من الابتكار في استدامة الأعمال لأن له تأثير إيجابي على النتائج المالية والاجتماعية والبيئية للمنظمة".(Leal-Lillan et al, 2017, p2)

ولفهم الآليات الأساسية لخيارات التحول نحو المقاولاتية الخضراء منظور الابتكار، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإبتكار: (Beltramello et al, 2013, p17)

- **الإبتكار التدريجي:** يهدف إلى تعديل وتحسين التقنيات أو العمليات الحالية لرفع كفاءة استخدام الموارد والطاقة، دون تغيير التقنيات الأساسية الكامنة.
- **الابتكار التدميري:** الذي يغير طريقة عمل الأشياء أو تنفيذ وظائف تكنولوجية محددة، دون تغيير النظام التكنولوجي الأساسي نفسه بالضرورة.
- **الابتكار الجذري:** الذي ينطوي على تحول في النظام التكنولوجي للمنظمة ويمكن أن يؤدي إلى تغييرات في التقنيات التمكينية وأنظمة خدمة المنتج.

وتختلف المنظمات أو المقاولات في اتجاهاتها نحو تبني أنواع الابتكار الأخضر، باختلاف مراحل حياتها وإمكانيها المادية وقدراتها على التحول، فغالبا ما تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى بالغة الصغر النوع الثالث منذ إنشائها، حيث تتبنى الابتكار الجذري في نشاط اقتصادي معين متحدية بذلك النماذج التقليدية القائمة في نفس المجال، أو يمكن للمؤسسات القائمة أساسا ابتكار طرق جديدة في استغلال الموارد أو أداء الأعمال لعدم قدرتها على التغيير التكنولوجي أو للأثر البيئي الضعيف لتلك التكنولوجيا، كما تسعى بعض المؤسسات سواء لضعف إمكانياتها من جهة، أو لكبر حجمها، من جهة ثانية، إلى اللجوء إلى التحسين التدريجي بحيث تبدأ بالأنشطة ذات الأثر البيئي الأقوى وتتدرج في الابتكار التدريجي إلى غاية إتمامها لكل التغييرات اللازمة مهما تطلبها ذاك من وقت.

- **خاتمة:**

واستخلاصا مما سبق عرضه من تحديد للمفاهيم الأساسية للدراسة وتتطور الاهتمام بالبيئة والمقاولاتية الخضراء نجد أن العلاقة بين المقاولاتية والبيئة ابتدأت بتوجيه منظمات الأعمال نحو تحمل المسؤولية البيئية كالتزام أخلاقي منها نحو البيئة التي تنشط فيها، لكن العامل الأساسي هو النمو الاقتصادي وخلق الثروة وتمحور الالتزام البيئي حول معالجة الملوثات الناتجة عن التصنيع التي تتسبب في المشكلات الصحية لا غير، لتنتقل فيما بعد إلى توازي الاهتمام بالبيئة والنمو الاقتصادي وخلق الثروة جنبا إلى جنب من خلال استراتيجيات بيئية قائمة على مكافحة التلوث وتعظيم كفاءة استخدام الطاقة تتبناها المؤسسات، تهدف من خلالها إلى تخضير النشاطات الاقتصادية قدر المستطاع نظير الفوائد التي تتحصل عليها من الحكومات وتجميل صورتها وتعزيز علامتها التجارية في الأسواق، ليتم تغليب الالتزام البيئي على الجوانب الأخرى حيث يُهتم بالجانب البيئي عند اختيار المشروع الاقتصادي وعلى وجه الخصوص الصناعي والزراعي، بحيث يكون في مجال النشاطات الصديقة للبيئة منذ بدأ المشروع إلى غاية وصوله للمستهلك والتخلص منه وهو ما يسمى بالمقاولات الخضراء، هذه الأخيرة التي تلعب دورا مهما وحاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سواء ما تعلق بتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين لتخفيف آثار تغير المناخ وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، أو ما تعلق بتوفير العمل اللائق والمستدام من خلال خلق الوظائف الخضراء، أو ما تعلق بالنتائج الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

- **قائمة المصادر والمراجع**

الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013)، **القرار رقم 202/67 حول مباشرة الأعمال الحرة في التنمية المستدامة**، الدورة السابعة والستون (67)، البند 20 من جدول الأعمال، الأمم المتحدة، الرابط الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/RES/67/202.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2017)، **القرار رقم 221/71 حول مباشرة الأعمال الحرة في التنمية المستدامة**، الدورة الحدية والسبعون (71)، البند 19 من جدول الأعمال، الأمم المتحدة، الرابط الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/RES/71/221.
- أشواق بن قدور، محمد بالخير (2017)، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد11، المركز الجامعية لتمنراست، الجزائر.
- محمد لمين علون، وسيلة السبتي (2019)، **المقاولاتية، بين الفكرة وعوامل النجاح، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية**، المجلد 2، العدد 1، جامعة أدرار، الجزائر. ص ص، 1-20. الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122725.
- بسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي، بودخدخ كريم (2018)، **الاستدامة البيئية للمؤسسة الصناعية**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 1، العدد 1، جامعة أدرار، الجزائر، الرابط الإلكتروني:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122715

- عبد الصمد سميرة، شوشان سهام (2020)، **المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "مشتلة المؤسسات – محضنة باتنة نموذجا"**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 3، العدد 2، جامعة أدرار، الجزائر، ص ص، 54-69. الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122254.
- محمد فلاق (2016)، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري، عمان.
- نجم عبود (2012)، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، دار الوراق، عمان.
- Alexander Osterwalder, Yves Pigner (2009), **Business Model Generation**, Self Published, USA. Available at : https://bit.ly/3eJMgnl. Accessed in : 28/06/2020.
- Andrea Beltramello, Linda Haie-Fayle, Drik Pilat (2013), **Why New Business Models Matter for Green Growth**, OECD Green Growth Papers, OECD Publishing. Available at : https://bit.ly/2CqGnOM. Accessed in : 25/06/2020.
- Andrea Larson (N.D), **Entrepreneurship and Sustainibility**. Available at : https://bit.ly/2ZJupZw.
- Ann-Kristin Bergquist (2017), **Business and Sustainibility : New Business History Perspectives**, Harvard Business School, London. Available at : https://hbs.me/3jjJMQb. Accessed in : 16/07/2020.
- Antonio Leal-Millan, Antonio L. Leal-Rodriguez, Gema Albort-Morant (2017), **Green Innovation,** Encyclopedia of Creativity, Invention, Innovation and Entrepreneurship, Springer Science & Business Media. Available at : https://bit.ly/2CtJ0zl. Accessed in : 15/07/2020.
- B.S. Choudri and Others (2016), **Citizen perciption on enviromental responsibility of the corporate sector in rural areas**, Springer Science and Business Media Dordrecht. Available at : https://bit.ly/3h4r11o. Accessed in : 10/07/2020.
- David Gibbs (2009), **Sustainability Entrepreneurs, Ecopreneurs and the Development of a Sustainable Economy**, Greener Management International Journal, Issue 55. Available at : https://bit.ly/32gpctU. Accessed in : 13/07/2020.
- David Taylor, E.E. Liz Walley (2003), **The Green Entrepreneur : Visionary, Maverick or Opportunist ?**, Strategy and Entrepreneurship Group, Manchester Metropolitan Business School Working paper Series Online Available at : https://bit.ly/3hdvpuQ. Accessed in : 15/07/2020.
- De Geoffrey Jones (2017), **Profits and Sustainability : a History of Green Entreperneurship**, Oxford University Press, London. Available at : https://bit.ly/30aTPy4.
- European Commission (2000), **White paper on Enviroment Liability**, COM (2000) 66 Final, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg.
- Francesco Calza, Adele Parmentola, Ilaria Tutore (2017), **Tyoes of Green Innovations : Ways of Implementation in a NON- Green Industry**, Sustainability Journal, MDPI. Available at : https://bit.ly/32x73YY. Accessed in : 15/07/2020.
- François BERGERAUT, NICOLAS BERGERAUT (2016), **De L'idée a la creation d'entreprise : comment concr étiser votre projet**, 2 ed, DUNOD, France.
- GREENT PROJECT (n.d), **An attempt to define « Green entrepreneurship »**, Erasmus+. Available at : https://bit.ly/3eHxAoP. Accessed in : 30/05/2020.
- Nadia Ameli, Sandy Bisaro (2016), **Green Business Models and the Green Finance Landscape**, GREEN-WIN Project, D4.1, OECDP. Available at : https://bit.ly/2WRQraT. Accessed in : 17/07/2020.
- Osman Eroglu, Murat Piçak (2011), **Entrepreneurship, National Culture and Turkey**, Internationa Journal of Social Science, Vol. 2, N. 16. Available at : https://bit.ly/2OF2OT0. Accessed in : 15/07/2020.
- Robert Isaak (2002), **The making of ethe Ecopreneur**, GMI. 38, Greenleaf Publishing. Available at : https://bit.ly/2BcgAcB. Accessed in : 13/07/2020.
- Ivan Bul, Gary E. Willard (1993), **Towards a Theory of Entrepreneurship**, Journal of Business Venturing, Vol.08, Elesevier Science Publishing. Available at : https://bit.ly/2ClGYl4. Accessed in : 15/07/2020.
- Sumita Sindhi, Niraj Kumar (2012), **Corporate enviroment al responsibility- transitional and evolving, Management of Enviromental Quality**, An International Journal, Vol. 23, Iss : 6. Available at : https://bit.ly/2OB0Gf4. Accessed in : 10/07/2020.

- Tanja Bisgaard, Kristian Henriksen, Markus Bjerre (2012), **Green Business Model Innovation : Conceptualisation,** Next Practice and Policy, NORDIC INNOVATION REPORT. Available at : https://bit.ly/39afYAI. Accessed in : 11/07/2020.
- Tatiana Gevrenova (2015), **NATURE AND CHARACTERISTICS OF GREEN ENTREPRENEURSHIP**, Trakia Journal of Sciences, Vol. 13, Trakia University. Available at : https://bit.ly/3euRTWz. Accessed in : 09/07/2020.
- Tim Schiedering, Frank Tietze, Cornelius Herstatt (2011), **What is Green Innovation ? A quantitave Literuture review,** The XXII ISPIM Conference. Available at : https://bit.ly/2OE7add. Accessed in : 15/07/2020.
- United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD (2017), **Promoting Entrepreneurship for sustainable Development : A selection of Business cases from the Empretec Network**, UN. Available at : https://bit.ly/39bW9Jg. Accessed in : 09/07/2020.
- Ik Muo, Adebayo Azeez (2019), **Green Entrepreneurship : Literature Review and Agenda for Future Research,** International Journal of Entrepreneurial Knowledge, Issue 2, vol. 7. Available at : https://bit.ly/3hdeZmj. Accessed in : 08/07/2020.